

لتمكين الأجهزة من رصد التجسس والاختراق عبر المراسلات المشفرة هيئة الاتصالات تدقق في خدمات «بلاك بيرى» و«سكايب»

الإمارات العربية المتحدة والهند، حيث قررت السلطات إما توقيف الخدمة أو تعليقها أو التهديد بتعليقها.

لكنه أوضح أن «هدف لبنان ليس إيقاف خدمة «بلاك بيرى»، بل إيجاد الحلول الملائمة التي تمكن قوى الأمن والقضاء من أداء مهماتها بمرونة ونجاح لرصد أي تجسس أو اختراق، في ظل العدوان الإسرائيلي المتعدد والواسع على الشبكات»، على أن ذلك يجري ضمن الجهود التي أفضت إلى وضع وثيقة حول «متطلبات أمان شبكات الاتصالات في لبنان»، تُركّز على موضوع حماية الشبكة الخلوية، باقتراحها آلية لتدقيق ومسح شبكتي «ميك ١» و«ميك ٢»، اللتين تديرهما «ألفا» و«أم.تي.سي»، من أجل حصر وإزالة أي ثغرات أو خروقات أمنية. (التنمة ص ١٧)

حيدر الحسيني

شرعت «الهيئة المنظمة للاتصالات»، بالتنسيق مع وزارة الاتصالات والجهات المعنية الأخرى، بإجراء تقييم دقيق لبعض الخدمات العسوية على المراقبة، لا سيما منها خدمات «بلاك بيرى» و«سكايب» وغيرها، وذلك في إطار سعيها لتمكين القضاء والأجهزة الأمنية من الوصول إلى كافة المعطيات على شبكات الاتصالات المخترقة على نطاق واسع من أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية.

وهذا ما أكده رئيس الهيئة المنظمة بالإناية، عماد حب الله، الذي قال لـ«المستقبل» إن «هذا النوع من الخدمات، لا سيما «بلاك بيرى»، أثار جدلاً ساخناً في العديد من الدول الأجنبية والعربية، وخاصةً في المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين ودولة

لتمكين الأجهزة من رصد التجسس والاختراق عبر المراسلات المشفرة

«بلاك بيرى» التي تُنقل عبر تكنولوجيا تشفير غير قابلة للاختراق، حتى من قبل الأجهزة الرسمية المرخص لها بالتنصت ومراقبة الاتصالات، كما هي الحال في لبنان أيضاً. ولفت حب الله إلى أن التدقيق في مختلف الجوانب التجارية والفنية والاقتصادية والمالية والقانونية والأمنية لهذه الخدمة والخدمات المشابهة، سيفضي إلى إرساء تصور معين، بما يمكن لبنان من تحديد متطلباته على هذا الصعيد، وطرح البدائل المتاحة كي تكون الشبكة آمنة، وتتيح لقوى للأمن والقضاء إمكانية الولوج للمعلومات والبيانات، وتأدية مهماتها في الدفاع عن أمن المواطن اللبناني.

فضلاً عن أن أعداداً هائلة من الوافدين، سياحاً ومصطافين ومغتربين، تستعمل هذه التقنية في موسم السياحة والإصطاف، حيث يُعجّ البلد في وقت واحد بمئات آلاف من الزائرين. وقد ارتأت الهيئة المنظمة متابعة تقييم خدمة «بلاك بيرى»، عبر التنسيق مع الجهات المعنية، تمهيداً لتحديد المتطلبات القانونية لحفظ الأمن وتعزيز المراقبة على هذه الخدمة بمختلف جوانبها، إضافة إلى التواصل مع شركة «ريسيرتش إن موشن» (RIM) الكندية المصنعة لجهاز «بلاك بيرى» المثير للخلاف مع عدد من الحكومات، بسبب مطالبتها بأن تتيح الشركة للسلطات الوصول لرسائل

(تتممة المنشور ص ١)

وقال حب الله «وضعنا التوجيهات التي بدأت على ضوئها وزارة الاتصالات بعملية تدقيق شاملة للشبكات الأرضية والخلوية. ونحن نتطلع إلى أمور أخرى لتحسين الشبكة ومستخدميها، ومنها هذه الخدمات»، وأكد أن الأجهزة الأمنية لا تستطيع اليوم الإطلاع على المراسلات التي يجريها مستخدمو «بلاك بيرى» وبعض التقنيات الأخرى، وسأل «ماذا لو استخدمت مجموعة أشخاص هذه الخدمة للقيام بعمل إرهابي؟ سيكون من المستحيل كشفها». ويكتسب هذا الموضوع أهمية قصوى الآن بالنظر إلى التزايد المطرد في عدد مستخدمي «بلاك بيرى» في لبنان،